تحليل

السلام والأمن

العلاقات الاقتصادية بين غزة والضفة الغربية

وجهات نظر فلسطينية حول إعادة إعمار قطاع غزة

مسيف جميل مسيف

أيار 2025

إن حل الانقسام السياسي الفلسطيني أمر بالغ الأهمية لإعادة الوحدة الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أن الوحدة ضرورية لتعزيز النمو والتكامل الاقتصادي.

ومن الضروري التدخلات الاستراتيجية، بما في ذلك المقاربات القانونية والمالية ومقاربات القطاع الخاص، فضلاً عن إشراك الشتات الفلسطيني، لمعالجة التدهور الاقتصادي.

توفر الوحدة الاقتصادية منافع متبادلة. إن الاستخدام الفعال لموارد المنطقتين ضروري لإنعاش اقتصادهما في إطار مشروع وطني واسع النطاق.

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

العلاقات الاقتصادية بين غزة والضفة الغربية

وجهات نظر فلسطينية حول إعادة إعمار قطاع غزة

يشدد هذا التحليل على أن حل الانقسام السياسي الفلسطيني أمر حاسم لتحقيق الوحدة الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة. إن وجود نظام سياسي موحد ضروري لتعزيز النمو والتكامل الاقتصادي، حيث أن الانقسام يعيق التقدم.

هناك حاجة إلى تدخلات استراتيجية لمعالجة التدهور الاقتصادي في كلا المنطقتين. وتشمل هذه التدخلات الاستراتيجيات القانونية والمالية واستراتيجيات القطاع الخاص، إلى جانب إشراك الشتات الفلسطيني وضمان الترابط الجغرافي والتجاري.

ويسلط الكاتب الضوء على المنافع المتبادلة للوحدة الاقتصادية، مشددًا على أهمية الاستفادة من موارد الضفة الغربية وقطاع غزة لإنعاش اقتصادهما من خلال مشروع وطني واسع النطاق.

للمزيد من المعلومات:
https://palestine.fes.de/topics/palestinian-perspectives-on-the-reconstruction-of-gaza

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

السلام والأمن

العلاقات الاقتصادية بين غزة والضفة الغربية

وجهات نظر فلسطينية حول إعادة إعمار قطاع غزة

بالتعاون مع
Stiftung Wissenschaft und Politik
German Institute for
International and Security Affairs

محتوى

1	المقدمة	2
2	آثار الانقسام السياسي على الاقتصاد الفلسطيني	4
3	دمج وتكامل الاقتصاد الفلسطيني	7
4	السياسات والتدخلات على المستوى الاستراتيجي	9
5	الخاتمة والتوصيات	11
	المراجع	12

1
المقدمة

تتناول هذه الورقة التدخلات السياسية والاستراتيجية في المجالات التي أهملت لسنوات طويلة ولم تحظ باهتمام صانع القرار الفلسطيني منذ الانقسام عام 2007 وحتى اليوم.فقد تم إهمال البعد الاقتصادي الحيوي والاستراتيجي لتنظيم وتكامل العلاقات الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب الانقسام السياسي الفلسطيني. وقد ألحق هذا الانقسام آثاراً اقتصادية سلبية على مؤشرات النمو الاقتصادي، خاصة في قطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك، أدت الحروب المتتالية التي واجهها اقتصاد قطاع غزة إلى دمار غير مسبوق وتدنٍ غير مسبوق في كافة المؤشرات الاقتصادية. وقد حدث هذا التراجع والانحدار حتى قبل الحرب التي بدأت بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، والتي أدت إلى تدمير كافة مناحي الحياة، بما في ذلك التعطيل شبه الكامل للنشاط الاقتصادي والقضاء على القاعدة الإنتاجية الفلسطينية في قطاع غزة (ماس 2014).

لقد أغرق هذا الوضع برمته اقتصاد غزة في كارثة اقتصادية كبيرة، تكشفت على مرحلتين. المرحلة الأولى امتدت من عام 2006 إلى عام 2023، وتميزت بالانقسام السياسي والحصار الإسرائيلي على غزة والحروب المتتالية خلال هذه الفترة. أما المرحلة الثانية فبدأت بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر ولا تزال مستمرة حتى يومنا هذا. وقد أدت الكارثة الاقتصادية الناجمة عن الانقسام السياسي والحروب إلى تكلفة اقتصادية باهظة. وهذه التكلفة لا تقل خطورة على المستقبل عن التكلفة السياسية والبشرية. فقد أصبحت تشكل تهديدًا وجوديًا لأسس الحياة وأي فرص لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

ومن أجل ردم الفجوة الاقتصادية الكبيرة والمدمرة في غزة، لا بد من وضع سياسات واستراتيجيات عميقة وشاملة تتماشى مع مستوى التدهور الاقتصادي الحالي. والهدف من ذلك هو إعادة العلاقات الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ما كانت عليه قبل العام 2006، فالخسائر في اقتصاد غزة هي خسائر للاقتصاد الفلسطيني. يمكن وصف أهم خصائص ومؤشرات الاقتصاد الغزاوي بالمقارنة مع اقتصاد الضفة الغربية قبل الانقسام الداخلي عام 2006، وانسحاب إسرائيل من القطاع على النحو التالي[1]:

_ شكّل اقتصاد غزة أكثر من ثلث الاقتصاد الفلسطيني (36% من الناتج المحلي الإجمالي). وبحلول عام 2022، انخفضت هذه الحصة إلى 17 في المائة فقط. بلغت مساهمة إيرادات غزة في الخزينة العامة 30%، ولكنها انخفضت إلى 10% في عام 2022. وبلغت نسبة البطالة في غزة 26 في المائة، ولكن على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، بلغ متوسط هذه النسبة 45 في المائة. تأثرت جميع القطاعات الاقتصادية الإنتاجية في غزة سلبًا بين عامي 2005 و2022.
وبلغت خسائر الإنتاج الصناعي حوالي 4.9 مليار دولار أمريكي، في حين شهد القطاع الزراعي خسائر بلغت حوالي 1.3 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة.

_ وبلغت قيمة واردات غزة من السلع الوسيطة والمواد الخام من إسرائيل ودول أخرى حوالي 775 مليون دولار قبل عام 2005. غير أنها لم تتجاوز 165 مليون دولار بحلول عام 2022، مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية. وبالإضافة إلى ذلك، انخفضت قيمة صادرات غزة إلى ما يقارب الصفر، في حين بلغ متوسطها نحو 325 مليون دولار سنويًا قبل العام 2006.

واستكمالاً للحروب السابقة والانقسام، فقد وجهت الحرب المدمرة الحالية ضربة قاضية وكارثية لكل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وطمست معظم مناحي الحياة، وجعلت قطاع غزة مكاناً غير صالح للعيش، بسبب الدمار والتهجير القسري وتعطل ماكينات الإنتاج الصناعي والبنية التحتية الخدمية. ونتيجةً لذلك، انخفض الناتج المحلي في غزة بنسبة 80%، وأصبحت البطالة شبه مطلقة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2024).
لقد حطم العدوان الأخير على فلسطين مستويات قياسية في جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، مما يعكس تاريخًا طويلًا من التشرذم والانفصال. وقد أدت هذه الظروف إلى تعطيل جميع جهود التنمية الفلسطينية. وفي الوقت الراهن، وبسبب الحرب الشرسة المستعرة منذ 7 أكتوبر 2023، وما يرافقها من ركود سياسي وتعنت إسرائيلي وممارسات قمعية غير مسبوقة في جميع الأراضي الفلسطينية، ظهرت عدة توقعات بعضها متفائل بحذر، وبعضها الآخر متشائم بشدة. ويعتقد البعض أن حدوث تحول اقتصادي حقيقي لفلسطين هو احتمال بعيد، بينما يرى البعض الآخر أن الأزمات هي فرص للتحول والتغيير. وفي نهاية المطاف، لا بد من البحث عن نموذج أو إطار اقتصادي محدد قد يقدم رؤى مستقبلية للاقتصاد الفلسطيني، بغض النظر عن متطلبات المرحلة الحالية التي تستدعي التغيير الحتمي وإعادة هيكلة نموذج اقتصادي وسياسي مختلف عن السابق، مستفيداً من الموارد والقدرات الفلسطينية.

إن النقاط المذكورة أعلاه توفر مبررات كافية ومقنعة لإعادة النظر في عدة قضايا استراتيجية تتعلق بإعادة تنظيم وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الضفة وغزة في إطار سياق جديد دون انقسام، حيث أن هذا الانقسام لا يعفي الطرفين المتصارعين (فتح وحماس) من مسؤوليتهما تجاه الشعب ومستقبل القضية والوحدة الوطنية. فالمطلوب، سابقًا وحاليًا ومستقبليًا، استراتيجية تسهل التعافي الاقتصادي، وتعيد الحد الأدنى من الأوضاع السابقة، وتبني على القدرات الفلسطينية في جميع المحافظات، مع الاستفادة من الموارد المتاحة. وينبغي أن يشمل ذلك أيضًا الدعم الخارجي، وتفعيل القطاع الخاص، وإشراك فلسطينيي الشتات.
تهدف هذه الورقة إلى عرض أبرز التدخلات السياسية والاستراتيجيات والمقاربات الهادفة إلى استعادة العلاقات الاقتصادية الفلسطينية بين المنطقتين وتعزيز العلاقات التجارية الداخلية في جميع محافظات غزة والضفة الغربية ضمن القدرات الفلسطينية. ولتحقيق هذا الهدف، سيتم التركيز على المبادئ والمحاور الأساسية التي يمكن البناء عليها:

_ يجب اعتبار الاقتصاد الفلسطيني كياناً موحداً، وأي تأثير سلبي على إحدى المحافظات ينعكس بشكل مباشر وغير مباشر على المحافظات الأخرى، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات اقتصادية مدمرة على المديين القصير والطويل.

[1] دراسات مختلفة صادرة عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، وإحصاءات رسمية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

_ التحديات كبيرة ومتنوعة. التحدي الخارجي الرئيسي بالطبع هو الاحتلال، وهو خارج عن السيطرة الفلسطينية، في حين أن التحديات الداخلية تنبع في المقام الأول من الانقسام، والتي يمكن إدارتها والعمل على حلها.

_ إن التعامل مع الأبعاد السياسية الحاسمة أمر ملح بسبب تأثيرها على القضايا الاقتصادية. ومما لا شك فيه أن تجنب التطورات السياسية السلبية يخدم البعد الاقتصادي التنموي في كافة محافظات فلسطين.

_ إن الاقتصاد الفلسطيني منقسم جغرافياً وسياسياً بين الضفة الغربية وقطاع غزة حتى قبل الانقسام الذي حدث في العام 2007. وهناك انفصال واضح بين هذين الاقتصادين بسبب الظروف السياسية، وأي تراجع أو نمو في أحد القطاعين يؤثر على القطاع الآخر. ومن المهم الإشارة إلى أن تراجع المؤشرات الاقتصادية في غزة يؤدي إلى تقويض النمو في اقتصاد الضفة الغربية، وبالتالي تراجع مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني ككل. لذلك، فإن تنشيط اقتصاد غزة يجب أن يؤدي إلى تنشيط اقتصاد الضفة الغربية، والعكس صحيح.

_ يجب الاستفادة من كل رأس المال البشري الفلسطيني المتاح، وكذلك الموارد الداخلية والخارجية في إطار بناء الثقة مع جميع الأطراف.

2
آثار الانقسام السياسي على الاقتصاد الفلسطيني

يستعرض هذا القسم بإيجاز الآثار السلبية للحروب والانقسام السياسي على الوضع الاقتصادي قبل حرب أكتوبر 2023 وبعدها، وذلك على النحو التالي:

الآثار والتراجعات الاقتصادية التي أثرت على اقتصاد غزة قبل حرب أكتوبر 2023

يعتبر قطاع غزة جزءًا حيويًا من الاقتصاد الفلسطيني. وتشير البيانات الإحصائية الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أنه يشكل ثلث الاقتصاد الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك، يشكل سكانه 40% من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة. إلا أن الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها فلسطين، وخاصة قطاع غزة (ما بعد الانقسام)، أثرت سلباً على النمو الاقتصادي الفلسطيني، مما أدى إلى تدهور خاص في قطاع غزة على كافة المستويات.

وتشمل التحديات الرئيسية التي تواجه الإنتاج والخدمات في غزة الحصار المطول، والقيود الاقتصادية والتجارية، والقيود المفروضة على الحركة والتنقل، والغارات الجوية الإسرائيلية المتكررة على مدى السنوات الـ 17 الماضية (الأمم المتحدة 2020). فمنذ بداية الحصار، سيطرت إسرائيل إلى حد كبير على حدود غزة البحرية والجوية والبرية والمجال الجوي والحدود البرية لغزة، مما أدى إلى تقييد التجارة الداخلية والخارجية بشدة. وقد أدت هذه السيطرة إلى انخفاض كبير في الإيرادات التجارية وأعاقت القطاعات عن تطوير الأسواق والإيرادات. وقد تم تقييد التجارة والإنتاج، وخاصة الموارد والمواد الأولية بشكل كبير منذ عام 2006.

وقد حدّت هذه القيود والتحديات والحروب من قدرة المصانع على الإنتاج بشكل منتظم وفعال، وكذل ك على التوسع والحفاظ على أسعار تنافسية وخلق فرص عمل. وتخضع معظم المواد الخام ومعدات الإنتاج الضرورية في جميع الصناعات (المدخلات)، مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية والبذور وقطع الغيار وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية وأنابيب الصلب والمواد الكيميائية ومواد البناء ومضخات المياه والمعدات الطبية والغاز، للقيود الإسرائيلية. وتندرج هذه المواد تحت فئة "السلع ذات الاستخدام المزدوج" وتحظر إسرائيل على الفلسطينيين استيرادها بدعوى إمكانية استخدامها لأغراض عسكرية (الأونكتاد 2020). وعلاوةً على ذلك، تمنع سيطرة إسرائيل على حدودها أي منافذ قطاع غزة من الوصول إلى سوق الضفة الغربية، وهو أمر بالغ الأهمية لاقتصاد غزة.

إن ما يحدث للاقتصاد الفلسطيني في غزة يؤثر سلبًا على العمالة. فوفقًا لتقديرات البنك الدولي، بلغ معدل البطالة 50 في المائة في عام 2021، مقارنةً بنسبة 47 في المائة في عام 2020. وقد أثر ذلك بشكل كبير على المؤشرات الاقتصادية العامة في جميع مناطق وقطاعات الاقتصاد الفلسطيني، مما أدى إلى خسائر فادحة لا يمكن قياسها. وقد طرأ تحسن طفيف بعد جائحة كوفيد19-.

وبشكل عام، من الصعب تقدير إجمالي الخسائر الناجمة عن الحصار الإسرائيلي والهجمات العسكرية الأربع على اقتصاد غزة بشكل دقيق. كما أن الدراسات التي تسعى إلى تقييم الأثر الكلي للقيود محدودة. ووفقًا للأونكتاد (2020)، فإن الهجمات العسكرية الإسرائيلية الأربع (في 2008 و2012 و2014 و2023 24)، إلى جانب الحصار المستمر على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، قد دمرت القاعدة الإنتاجية للقطاعين الزراعي والصناعي في غزة. كما أدى الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة منذ عام 2007 إلى تراجع صناعي كبير بسبب نقص الموارد الأساسية اللازمة لإنتاج المنسوجات والأثاث والمنتجات الزراعية والمواد الغذائية ومواد البناء وغيرها. وقد أثر هذا النقص في المواد على صناعات مثل الغاز والأنابيب وقطع غيار الآلات والمواد الخام الضرورية للتصنيع. كما أدى إلى تقييد الصادرات إلى الأسواق المجاورة، بما في ذلك إسرائيل والضفة الغربية.

تأثير الانقسام والخلافات السياسية على الأوضاع الاقتصادية

على مدى السنوات الـ 17 الماضية تقريبًا منذ بدء الانقسام الداخلي، وقعت العديد من الأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية التي أثرت على الفلسطينيين في كل مكان، ولا سيما في غزة. وخلال هذه الفترة، جرت محاولات عديدة لإنهاء الصراع والانقسام الداخلي الذي ألقى بظلاله السلبية على كافة مناحي الحياة في غزة. وللأسف، باءت كل هذه الجهود بالفشل، مما أدى إلى تعميق الأزمة وسط حالة من التشرذم والانقسام الفلسطيني الداخلي. وعلى الرغم من اتفاقات المصالحة المتعددة، إلا أنها جميعها باءت بالفشل الذريع. بل على العكس من ذلك، فقد أدت إلى إجراءات قمعية من قبل السلطة الفلسطينية في رام الله، لا سيما الاقتطاعات من رواتب الموظفين، مما أثر بشدة على الأوضاع الاقتصادية والقدرة الشرائية الهشة أصلًا، لا سيما في غزة.

وقد كلف الانقسام الفلسطيني غزة مبالغ كبيرة من المساعدات والاستثمارات بسبب إحجام الدول المانحة لأسباب سياسية. وبالإضافة إلى تراجع المساعدات الدولية التي أثرت على تراجع موارد الخزينة الفلسطينية إلى مستويات غير مسبوقة خلال العقد الماضي (شعبان 2027).

ويمكن إيجاز تداعيات الحصار والانقسام على اقتصاد غزة على النحو التالي [1]:

1.تعطل وتراجع التجارة بين قطاع غزة والضفة الغربية. تشير الإحصاءات إلى أنه قبل العام 2006، كان قطاع غزة يصدّر ما بين 30 و35% من إنتاجه إلى الضفة الغربية، أي ما يقارب 350- 400 شاحنة شهريًا. ولكن منذ ذلك الحين، أصبح عدد الشاحنات محدوداً جداً ولا يتجاوز 50 شاحنة شهرياً. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر قطاع غزة سوقًا مهمًا لمنتجات الضفة الغربية، حيث تمثل وارداتها من قطاع غزة حوالي 28%-25 من وارداتها من المنتجات الغذائية والحجر والرخام والأدوية والمواد الكيميائية والبلاستيكية والصناعات الأخرى (ماس 2017-2015).
2.وعلى العكس من ذلك، كانت السوق الفلسطينية مترابطة

[1] راجع دراسات مختلفة صادرة عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

بين المناطق، ولم تكن غزة معزولة من حيث التجارة مع أسواق الضفة الغربية. ومع ذلك، أدى الانقسام إلى صراعات ونزاعات سياسية أثرت بشكل مباشر على هذه التجارة. ونتيجة لهذه النزاعات، صدرت قرارات اقتصادية خاصة بكل منطقة، بما في ذلك القرارات المتعلقة بفرض حكومة الأمر الواقع في غزة للضرائب التي تراها مناسبة. وقد أدى هذا الوضع إلى الازدواج الضريبي، وهو أمر غير مقبول تجاريًا ومخالف لقواعد التجارة الداخلية في سوق موحدة بين المحافظات الفلسطينية (ماس 2015-2017).

3.اختل الهرم الاجتماعي والاقتصادي بين عامي 2006 و2013 بسبب تجارة الأنفاق التي همشت الأعمال التجارية التقليدية والمشروعة. وقد ولّد اقتصاد الأنفاق طبقة ثرية (مكوّنة من أشخاص لم يكونوا مندمجين في السابق في المشهد التجاري) يحميها النظام السياسي.

4.توقفت الاستثمارات الخارجية، ولم يشهد قطاع غزة استثمارات تنموية كبيرة خلال سنوات الحصار. وتحوّلت المساعدات الخارجية الدولية في المقام الأول نحو جهود الإغاثة، بالإضافة إلى المشاريع القطرية التي ركزت على البنية التحتية والوحدات السكنية والمستشفيات والمدارس وسيارات الإسعاف. ونتيجة لذلك، أُغلقت العديد من المشاريع الإنتاجية، مما دفع العديد من أصحاب الأعمال إلى نقل رؤوس أموالهم للاستثمار خارج غزة.

5.يختلف الوضع القانوني والبيئة في قطاع غزة عن الوضع القانوني والبيئة في الضفة الغربية. ففي أيلول/سبتمبر 2007، أعلنت الحكومة الإسرائيلية قطاع غزة "كيانًا معاديًا".

وقد أجبر ذلك المؤسسات الإسرائيلية على وقف التعامل المباشر مع غزة. وأوقفت البنوك الإسرائيلية تعاملاتها مع نظيراتها في غزة، وانخفض تدفق العملة الإسرائيلية إلى غزة بشكل كبير، وأدى ذلك إلى أزمة سيولة مستمرة في قطاع غزة.

6.هناك انقسام في النظام المالي والإداري بين قطاع غزة والضفة الغربية. فمنذ الانقسام، أصبح لغزة موازنة عامة منفصلة تقدمها حكومة حماس بشكل مستقل عن موازنة السلطة الفلسطينية.

في العام 2014، بلغت ميزانية حكومة حماس في غزة حوالي 895 مليون دولار أمريكي، وبلغ عدد موظفي حكومة حماس في غزة حوالي 51,000 موظف، ثلثهم تقريبًا يعملون في وزارة الداخلية (ماس 2019). وبلغت النفقات على قطاع غزة حوالي 200 مليون دولار شهريًا (في المتوسط على مدى السنوات العشر الماضية)، منها 73 مليون دولار على الأجور.

في العام 2021، على سبيل المثال، مثّل الإنفاق على فاتورة الأجور في الضفة الغربية وقطاع غزة 75 بالمائة من إجمالي فاتورة الأجور في السلطة الفلسطينية (25 بالمائة من إجمالي فاتورة الأجور لـ39,200 موظف في العام 2021). وقد ازدادت هذه الحصة بمرور الوقت، حيث زادت فاتورة الأجور في الضفة الغربية بنسبة 87 في المائة بين عامي 2011 و2021 بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 7 في المائة. وفي المقابل، انخفضت فاتورة الأجور في غزة بنسبة 27 في المائة خلال الفترة نفسها، حيث حدث أكبر انخفاض في الفترة 2017-2018، حيث انخفضت رواتب غزة إلى 70 في المائة.[2]
وفيما يتعلق بالتأثير السلبي على الإيرادات والنفقات، فقد شكل إنفاق السلطة الفلسطينية على غزة أكثر من 40 في المائة من إجمالي الموازنة حتى العام 2005، ولكنه انخفض إلى حوالي 25 في المائة في السنوات الأخيرة. ويعزى هذا التحول إلى القيود المالية في الموازنة العامة الفلسطينية وتغير الأولويات بعد الانقسام. كما انخفضت حصة قطاع غزة من إجمالي الإيرادات من 30 إلى 10 في المائة، مما أدى إلى عجز في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. وفي الوقت نفسه، انخفضت المساعدات الدولية لفلسطين. وقد أثر هذا الانخفاض في كل من الإنفاق والإيرادات بشكل مباشر على الأنشطة الاقتصادية والقوة الشرائية، مما أدى إلى تفاقم الركود الاقتصادي في غزة. وهو عامل مهم في ارتفاع معدل البطالة الذي وصل إلى حوالي 50% في غزة (ماس 2019).

التأثيرات الاقتصادية في أعقاب حرب أكتوبر 2023

أطلق السابع من أكتوبر حربًا كارثية على قطاع غزة، وُصفت بأنها غير مسبوقة في التاريخ الحديث. فقد شهدت هذه الحرب دمارًا واسع النطاق في البشر والمباني والأشجار والموارد الطبيعية، سواء فوق الأرض أو تحتها. وقد نتج عنها دمار شبه كامل للبناء والمياه والكهرباء والمباني والمرافق الاقتصادية والخدمية والجامعات والمدارس ومرافق الرعاية الصحية، وقد رافق كل ذلك تهجير قسري من منطقة إلى أخرى داخل قطاع غزة وحصر السكان في مساحات ضيقة خالية من معظم مقومات الحياة.

وفيما يلي لمحة موجزة عن تداعيات هذا العدوان (ماس 2024)، والتي تشير إلى حجمه وطبيعته التي لا مثيل لها مقارنة بالحروب السابقة.

يمكن تلخيص التداعيات الاقتصادية حتى الآن على النحو التالي:

_ تم تهجير أكثر من 1.7 مليون شخص قسريًا في غزة بعد تدمير أكثر من 62% من البنية التحتية السكنية والحيوية.

_ توقف ثلثي منشآت القطاع الخاص عن الإنتاج في جميع أنحاء فلسطين بسبب توقف شبه كامل للإنتاج في حوالي 56,000 منشأة في غزة وحدها، وذلك وفقًا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وقد عانى معظم القوى العاملة في غزة، والتي يبلغ مجموعها أكثر من 147,000 عامل، من تعطل معظم القوى العاملة في غزة، باستثناء العاملين في قطاع الرعاية الصحية وقطاع الإغاثة الإنسانية.

_ وفقًا لتحليل البنك الدولي للأثر الاقتصادي للصراع، شهد الاقتصاد الفلسطيني واحدة من أكبر الصدمات المسجلة في التاريخ الاقتصادي الحديث. فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي في غزة بأكثر من 80 في المائة، وتوقفت غالبية الأنشطة الاقتصادية. ويؤكد التقرير على غياب أي مؤشرات توحي بتحسن وشيك في المستقبل القريب (البنك الدولي 2024).

_ تم تسريح أكثر من 120,000 عامل مما يشير إلى معدلات بطالة شبه مطلقة قد تصل إلى 90%.

_ تأثر الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية بالتأكيد بالحرب في غزة. فبسبب إجراءات الاحتلال الرامية إلى قمع الشعب الفلسطيني، أغلقت العديد من المحلات التجارية أبوابها، وتوقفت المشاريع المتوسطة والصغيرة، وتوقفت عمليات الاستيراد والتصدير. ويؤثر هذا الوضع أيضًا على التجار والصناع والحرفيين والمزارعين والعمال الذين أوقفت إسرائيل تصاريح عملهم واستبدلتهم بعمال هنود وأجانب. وقد أدى هذا الوضع إلى تراجع جميع المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية.

[2] https://documents1.worldbank.org/curated/en/099320012152224196/pdf/P17870707ee3d60d0b5460a16a39379461.pdf

فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة البطالة خلال الأشهر العشرة الماضية إلى 37%، وانخفضت الواردات بنسبة 25%، وانخفضت الصادرات بنسبة 30%، وأغلقت 30% من الشركات أبوابها أو تعمل بشكل جزئي فقط (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ماس 2024).

تفاقمت الأزمة الاقتصادية في الضفة الغربية مع استمرار الإغلاق والقيود الإسرائيلية المفروضة على حركة البضائع والأفراد.

كل هذا يبرز تداعيات الحصار والانقسام والحروب على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، ويبرز حجم مصائب الحرب الأخيرة والدمار الذي لا يمكن إصلاحه في إطار زمني محدود وبجهود عادية فقط. وبالنظر إلى هذا الوضع الاستثنائي، فإن معالجته تتطلب تدابير استثنائية. ويأتي في مقدمة هذه الجهود تنظيم الشؤون الداخلية الفلسطينية وإنشاء إطار سياسي موحد يستوعب جميع الفلسطينيين أينما كانوا يقيمون. وهذا يستلزم الالتزام بالمبادئ الاستراتيجية التالية من أجل التحرك نحو التغيير ووضع خارطة طريق واضحة المعالم، على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وهذا يعتبر شرطًا ضروريًا للمضي قدمًا.

3
دمج وتكامل الاقتصاد الفلسطيني

فرضت إسرائيل فصلًا اقتصاديًا كبيرًا بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أدى إلى تفاوت كبير في مستويات المعيشة والتنمية الاقتصادية. وبعد انقسام عام 2006، تم الفصل بينهما بشكل شبه كامل اقتصاديًا وجغرافيًا. وستكون إعادة التكامل الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية بين هذين الشطرين من أهم التحديات التي تواجه الدولة الفلسطينية. فالقدرة على تعزيز الروابط الاقتصادية وربط اقتصاد الضفة الغربية باقتصاد غزة أمر بالغ الأهمية لإقامة دولة كاملة الوظائف. ويتوقف النمو الاقتصادي أيضًا على هذه الوحدة الاقتصادية. وقد نص البنك الدولي صراحةً على هذا الهدف الاستراتيجي: "لا يمكن تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ما لم تبقى الضفة الغربية وغزة معاً في وحدة اقتصادية متماسكة" (البنك الدولي 2008).

وفي هذا السياق، لا بد من توضيح مفهوم الوحدة الاقتصادية أو التكامل الاقتصادي بين المناطق داخل الدولة الواحدة. ويشير المصطلح هنا إلى الحالة التي تتوافر فيها عدة شروط:

1. تقارب مستويات المعيشة بين السكان في مختلف أجزاء الدولة

2. مستوى عالٍ من التكامل المالي، بما يضمن التحويل الفعال للموارد المالية من المناطق الأكثر ثراءً إلى المناطق الأكثر فقراً;

3. سوق موحّدة، وسياسة نقدية، وأنظمة تجارية، وتشريعات اقتصادية موحّدة في جميع المناطق;

4. فرص اقتصادية متكافئة متاحة للأفراد في مختلف الأقاليم;

5- التكامل في مسارات الإنتاج على أساس المزايا النسبية لكل منطقة (MAS 2011).

قد يكون تحقيق جميع الشروط المذكورة أعلاه سعياً إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية أمراً صعباً بالفعل، إلا أن تحقيقها جزئياً ممكن مع التقدم التدريجي نحو استيفاء الشروط المتبقية. وتنطوي هذه العملية على إعادة تشكيل المشهد السياسي الحالي، وتحقيق السيادة الفلسطينية، وإرساء أسس الاقتصاد الفلسطيني المستقبلي ضمن دولة مستقلة. وسيعزز هذا التحول حتمًا مناخًا اقتصاديًا جديدًا مختلفًا عن المناخ الاقتصادي الذي ساد في العقود الثلاثة الماضية.

الأثر المباشر وفوائد التكامل الاقتصادي بين الضفة الغربية وغزة .

يوجز هذا القسم الفوائد والمكاسب التي يمكن تحقيقها من إعادة الربط الاقتصادي بين الضفة الغربية وغزة. وسيركز على هذه المزايا في إطار فئات واسعة إلى حد ما.

- إن دمج الضفة الغربية مع غزة سيجعل من الممكن كسر عزلة الضفة الغربية كمنطقة جغرافية غير ساحلية وكذلك كسر عزلة غزة عن الضفة الغربية والعالم الخارجي. وهذا من شأنه أن يخلق مزايا إضافية لمنتجات الضفة الغربية الموجهة للتصدير وللمنتجات المستوردة من خلال خفض تكاليف التصدير والاستيراد عبر الموانئ الإسرائيلية. وقد أكدت الدراسات أن استخدام موانئ غزة يمكن أن يوفر ما يصل إلى 50% من تكاليف الشحن. وهذا بالطبع من شأنه أن يعزز الاستفادة من غزة كمنطقة ساحلية ويعزز الإنتاجية التجارية والأنشطة الخدمية في القطاع أيضاً.

- إن الضفة الغربية وقطاع غزة منطقتان اقتصاديتان صغيرتان، ومن شأن تكاملهما أن يحقق مكاسب اقتصادية من خلال خلق سوق ذات قدرة أكبر فيما يتعلق بالسلع والخدمات وعوامل الإنتاج. وهذا من شأنه أن يساعد على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء، مما يؤدي إلى بناء اقتصاد جديد.

- هناك تباين كبير بين تضاريس الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك الاختلافات في التوزيع السكاني، لا سيما الكثافة السكانية العالية ونسبة سكان المدن (مقارنة بسكان الريف) في غزة. بالإضافة إلى ذلك، هناك تباين في أساليب الإنتاج الزراعي، حيث تعتمد الضفة الغربية على الزراعة البعلية على عكس الزراعة المروية في غزة.

- فيما يتعلق بتنوع الموارد بين الضفة الغربية وغزة، فإن الموارد البشرية المتنوعة ومساحة العمالة منخفضة التكلفة متوفرة في غزة بسبب ارتفاع معدل البطالة.

ويمكن الاستفادة من هذه الموارد في خفض تكاليف الإنتاج وتعزيز الاستثمارات الإنتاجية والخدمية. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد فرق في إنتاجية العمالة بين الضفة الغربية وغزة؛ فالتفاوت يكمن فقط في الأجور. وستتطلب هذه الفوارق في الأجور وقتاً حتى تتوازن في السوق، حيث يمكن للاقتصاد أن يعزز قدراته ويقلل من البطالة. إن تحقيق التكافؤ في الأجور بين الضفة الغربية وغزة أمر بالغ الأهمية للتخفيف من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المنطقتين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال دمج العمال من غزة في الضفة الغربية، لا سيما في قطاعات مثل السياحة والمطاعم والأثاث، والتي تعاني الضفة الغربية من نقص في العمالة (ماس 2017).

وبالإضافة إلى التباين في الموارد الطبيعية بين هذه المناطق، فإن أبرز الموارد هي كما يلي:

- تزرع الأراضي الزراعية في جنوب وشمال قطاع غزة محاصيل موسمية لا تزرع في الضفة الغربية. وبالمثل، تقدم الضفة الغربية مجموعة متنوعة من المحاصيل الزراعية في مواسم مختلفة لا يتم إنتاجها في غزة. ويُعزى هذا التنوع إلى الظروف المناخية والعوامل الجغرافية وطبيعة الأراضي الزراعية.

- ويشكل وجود حقول الغاز في المياه الواقعة قبالة غزة ميزة اقتصادية كبيرة، ويمكن أن يؤدي استغلالها إلى تسريع النمو الاقتصادي الفلسطيني. ويتوقع الأونكتاد في دراساته أن استغلال حقول الغاز هذه يمكن أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بمعدلات نمو عالية، قد تصل إلى 16%. وهذا من شأنه أن يدفع بالاقتصاد الفلسطيني إلى مستوى جديد

تمامًا، مع ما يترتب على ذلك من آثار إيجابية، مثل خفض تكاليف الإنتاج، وخفض أسعار السلع الأساسية مثل الكهرباء، وتخفيف العبء على الموازنة العامة، وخلق فرص للإنفاق الحكومي على التنمية[1].

نصت الاتفاقية المنبثقة عن عملية أوسلو للسلام الموقعة في 13 أيلول/سبتمبر 1993 بين الفلسطينيين وإسرائيل على أن للسلطة الفلسطينية حقوقًا في موارد الغاز التجارية الفلسطينية. وكان من المتوقع أن يدرّ هذا الحقل على السلطة الفلسطينية ما بين 700 إلى 800 مليون دولار أمريكي سنويًا. وتشير تقديرات أخرى إلى أن احتياطيات الغاز يمكن أن تلبي احتياجات فلسطين للسنوات الـ 25 المقبلة (الأونكتاد 2019). بالإضافة إلى ذلك، يعد حقل غزة البحري أحد أقدم الحقول في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. تم اكتشافه من قبل شركة بريتيش بتروليوم في عام 1999، وهو أيضًا أحد أقرب الحقول إلى الشاطئ، حيث يبعد حوالي 30 كيلومترًا عن ساحل غزة. وبالتالي فهو يقع ضمن المياه التجارية الفلسطينية. وتشير التقديرات إلى أنه يحتوي على حوالي 1.5 تريليون قدم مكعب من الغاز. ووفقًا لدراسة أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) نُشرت في عام 2019، إذا افترضنا أن أسعار الغاز ستبقى عند أدنى مستوياتها، فإن الفلسطينيين خسروا ما يقارب 2.57 مليار دولار أمريكي بسبب منعهم من استغلال مواردهم من الغاز في حقول غزة على مدار العقدين الماضيين. وفي هذا السياق، تُقدّر دراسةٌ للأونكتاد أن هناك ما يقارب 1.5 مليار برميل من النفط في حقل المجد في الضفة الغربية، بالإضافة إلى كميات من الغاز. ورغم أن إسرائيل تدعي أن الاستخراج يتم غرب الخط الأخضر، إلا أن معظم الحقل يقع في الضفة الغربية. ومن شأن استغلال حقول النفط في الضفة الغربية أن يحقق نتائج إيجابية مماثلة لحقول الغاز في غزة. ومن شأنه أن يساهم في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الفلسطيني الجديد، ويؤسس لمرحلة اقتصادية مستقبلية تعود بالنفع على جميع مكونات الناتج المحلي الإجمالي وتحسن جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

وهناك العديد من المزايا الأخرى التي لا يتسع المجال لتفصيلها هنا، مثل الاستفادة من الموارد الطبيعية من البحر الميت والمعادن والحجر في الضفة الغربية والرمال والثروة السمكية في غزة. بالإضافة إلى ذلك، هناك إمكانات في كل من الضفة الغربية وغزة كوجهات سياحية. كل هذه الأمور يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على أنماط الإنتاج والتجارة، وتعزز الخدمات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن عملية إعادة ربط الاقتصاد هي مشروع وطني كبير ذو أبعاد سياسية واقتصادية وإيجابية أخرى. ومن حيث المبدأ والممارسة، هناك فرص اقتصادية كبيرة يمكن أن تدفع بالاقتصاد الفلسطيني نحو النمو السريع إذا ما تحقق التكامل الاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن شأن التكامل بين المنطقتين أن يوفر فرصاً أفضل للتنمية المستدامة، حتى لو كانت الدولة المستقبلية منفصلة جغرافياً ولكنها مترابطة بشبكة من الطرق أو الممرات بين المنطقتين. والأمر الأساسي هو إرساء أساس لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية وإضفاء الطابع الرسمي عليها، واستغلال الإمكانات الكامنة في الأراضي الفلسطينية بشكل كامل. ولكن لا يمكن وضع هذا الأساس دون حل التوترات السياسية والخلافات الحزبية، الأمر الذي يستلزم إقامة نظام سياسي ديمقراطي قائم على التوافق. إن الحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية الرشيدة التي تعطي الأولوية للمصالح الوطنية ضرورية لهذا المسعى.

[4] https://unctad.org/system/files/official-document/gdsapp2019d1_en.pdf

4
السياسات والتدخلات على المستوى الاستراتيجي

استناداً إلى النقاط السابقة، لا بد من بلورة رؤية واضحة لهوية الاقتصاد الفلسطيني وعلاقاته التجارية والاقتصادية مع محيطه. ويتعلق ذلك بشكل خاص بأسس واضحة لإعادة توحيد الاقتصاد الفلسطيني، وخاصة التكامل الاقتصادي لقطاع غزة مع الضفة الغربية. وهذا يستدعي وضع استراتيجيات وسياسات قصيرة وطويلة الأجل يتفق عليها صناع القرار الاقتصادي والاقتصاديون.

ويتوقف نجاح هذه التدخلات على عاملين: أولاً، تطور المشهد السياسي مع مرور الوقت (إنهاء الانقسام، وإقامة نظام سياسي متفق عليه)، مع الاعتراف بأن التحول لا يمكن أن يحدث فجأة. ثانياً، وجود إطار عمل عملي وقانوني قابل للتنفيذ يشمل سياسات وأدوات وآليات تعمل على تبسيط الاندماج الاقتصادي والجغرافي. وهذا الإطار ضروري ومكمل للنهوض بالتنمية الاقتصادية الفلسطينية في جميع المناطق. وفيما يلي، نوجز أدناه التدخلات الضرورية ضمن إطار السياسات الاستراتيجية:

أولًا: الإطار القانوني والاقتصادي والمالي، وهو ما يتطلب تنفيذ السياسات التالية:

1. إعادة صياغة إطار قانوني اقتصادي وتجاري واضح للقطاع الخاص لا يفرق بين الأسواق الفلسطينية ويعتبر حركة البضائع بين محافظات غزة والضفة الغربية خاضعة لقواعد التجارة الداخلية.

2. إعادة توحيد الموازنة العامة وتخصيص جزء معقول للإنفاق التنموي والاستثماري مع التركيز على الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والتعليم والصحة، وإعطاء الحصة الأكبر لقطاع غزة.

3. وضع تسهيلات تجارية واستثمارية استثنائية لقطاع غزة تتجاوز ما ورد في قانون تشجيع الاستثمار لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار.

4. تحديد قائمة بالمشاريع الإستراتيجية والإنتاجية والصناعية والزراعية وتحديد ما يجب أن تقوم به الحكومة، وما يجب أن يأخذ شكل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وما يجب أن يترك للقطاع الخاص لتنفيذه. وهذا الوضع يتطلب إطاراً سياسياً وقانونياً خاصة فيما يتعلق بالشراكة بين القطاعين.

ثانياً: يتمثل إطار واستراتيجية التعامل مع القطاع الخاص الفلسطيني والمشاريع الممكنة في ما يلي:

1. إن توجيه القطاع الخاص للاستفادة من المزايا النسبية والفرص الاستثمارية في كل محافظة، بدعم من القطاع العام في صياغة السياسات والتوجيه لعملية التنمية، يساعد على تجنب التداخل في النشاط الاقتصادي، ويقلل من المنافسة الداخلية، ويقلل من النزاعات القطاعية. ويؤدي هذا النهج إلى تحديد استراتيجي للأدوار الاقتصادية لكل منطقة، يتم تخطيطه وتنظيمه بعناية. ومن الضروري تمكين السلطات المحلية في التخطيط وصياغة السياسات المحلية. والمنظور ذو الصلة هو التكامل الاقتصادي بين المناطق، والاستفادة من الروابط الخلفية والأمامية للدورة الاقتصادية الإنتاجية. ومن شأن ذلك تعزيز التقارب في مستويات المعيشة، وسد الفجوات في الدخل وأجور العمالة بين الأقاليم، وتقليص الفوارق التنموية من خلال إعادة تخصيص الموارد المالية من منطقة إلى أخرى، وبالتالي تحقيق التوازن التنموي.
ومن شأن هذه الآلية أن تحقق التخصص وتقسيم العمل في كل إقليم، بحيث تتكامل هذه الآلية في تجارة السلع والخدمات وحركة السكان وعوامل الإنتاج. وقد يتطلب ذلك في الوقت نفسه تحويلات للموارد من خلال السياسة الحكومية، مثل الضرائب والإنفاق العام.

2. لتعزيز الاستثمار والواردات، ينبغي إسناد دور كبير للقطاع الخاص، بإشراف الحكومة ودعمها من خلال تنفيذ سياسات تشجع السلع الخاصة وتحميها. ويمكن لهذه السياسات أن تحدد بعض محافظات غزة على وجه التحديد مناطق حرة معفاة بالكامل من الضرائب للصناعة والتجارة. ومن شأن مثل هذه التدابير أن تهدف إلى جذب المستثمرين من الضفة الغربية إلى هذه المناطق، وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية المتزايدة بين الضفة الغربية وغزة.

3. يستلزم تنفيذ الإطار المذكور أعلاه إنشاء لجنة تخطيط تنموي بتفويض قانوني وإدخال إطار قانوني جديد يحدد صلاحيات الهيئات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري وجود إطار قانوني للسياسة العامة لتسهيل الشراكات بين الحكومة المحلية والقطاع الخاص. ومن المهم أن نلاحظ أن هذا الإطار يختلف عن إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص المذكور سابقاً.

وضمن هذا الإطار، يمكن تنفيذ المشاريع التالية:

- المشاريع التي تعالج الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية والإسكان، لا سيما في غزة التي تأثرت بشدة بسبب النزاعات المستمرة.

- توجيه الاستثمارات نحو المشاريع الإنتاجية في غزة بسبب ارتفاع معدلات البطالة في غزة (هناك تفاوت كبير مع المناطق الشمالية)، مما يتطلب استثمارات كبيرة في مختلف القطاعات، وخاصة الزراعة والصناعة.
لا تزال غزة تواجه صراعات مدمرة مستمرة.

- توجيه الاستثمارات إلى الخدمات المصرفية والوساطة المالية وخدمات النقل في غزة بسبب القصور الواضح في هذه المجالات. تتطلب الأنشطة التجارية والكثافة السكانية خدمات تتناسب مع حجمها.

- الاستفادة من الأراضي الزراعية وخصوبتها، وكذلك الثروة الحيوانية من خلال توجيه الاستثمارات إلى الزراعة والصناعات المرتبطة بها مثل زراعة الحبوب ومصانع الأعلاف والصناعات الغذائية المشتقة من المنتجات الحيوانية مثل الألبان والأجبان والألبان. كما أن الاستثمار في المحاصيل والأراضي ذات القيمة العالية أمر بالغ الأهمية، والاستفادة من أشجار الزيتون الوفيرة في المنطقة لإنتاج زيت الزيتون.

- الاستثمار المحلي والأجنبي في استغلال حقول الغاز والبترول وتنفيذ عقود مع جهات خارجية، وذلك مرهون بالحلول السياسية مع إسرائيل.

ثالثاً: إطار واستراتيجية لتفعيل العمل مع المغتربين الفلسطينيين في الشتات.

وهنا يمكن الحديث عن المغتربين الذين يملكون حق العودة إلى فلسطين ويمكنهم البقاء فيها، أو أولئك الذين يرغبون في توجيه استثماراتهم إليها حتى لو كانوا غير قادرين أو غير راغبين في العودة إلى فلسطين.

يركز المغتربون الفلسطينيون في الشتات في المقام الأول على أنشطة التوعية والتضامن، مثل المؤتمرات والمبادرات التضامنية التي تقوم بها الجاليات الفلسطينية في مختلف البلدان. وعلى الرغم من أنها تضم مجموعة واسعة من الناشطين والمفكرين والممولين والباحثين، إلا أن هذه المشاركة لم يكن لها تأثير إيجابي كبير على الاقتصاد الفلسطيني. ولن يتحقق مثل هذا الأثر إلا بحوافز استثنائية وخلق بيئة داعمة لفلسطينيي الشتات، لا سيما من حيث رأس المال والموارد البشرية. والمطلوب من المغتربين ليس فقط التضامن الإعلامي والتوعوي، بل المساهمة الاقتصادية. ويتطلب تعظيم هذه المساهمة توفير بيئة مواتية من قبل النظام السياسي والقانوني. وبالتالي، فإن العمل مع الشتات الفلسطيني يجب أن يبدأ بإنشاء إطار قانوني. ومن الضروري وضع حوافز وضمانات استثمارية محددة للمساعدة في جذب فلسطينيي الشتات أو استثماراتهم لتحقيق المنفعة المتبادلة وتعزيز فرص التنمية المحلية.

وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من تفعيل السفارات وممثلي الجاليات الفلسطينية في الخارج وعقد مؤتمر دولي للجاليات الفلسطينية كافة. وينبغي أن يخرج هذا المؤتمر بتوصيات واستراتيجيات قابلة للتنفيذ لخدمة الاقتصاد الفلسطيني في جميع الأراضي الفلسطينية.

وهنا سيلعب دور الحكومة أو المجلس الإقليمي دورًا حاسمًا في تحديد أوجه القصور وتصحيحها، وتقديم حوافز استثنائية لجذب المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. وهذا من شأنه أن يوفر تسهيلات متخصصة وتبسيط الإجراءات، وتوجيه سياسات الاستثمار والنفقات التنموية من الميزانية العامة. ويمكن أن يشمل ذلك أيضاً مشاريع تعاونية بين القطاعين العام والخاص. وفي هذا السياق، نوجز مثالاً على المجالات الرئيسية ذات الفجوات التنموية ذات الإمكانات الاستثمارية الواعدة لإدراجها في الخارطة الاستثمارية.

الفرص الاستثمارية كبيرة ومتنوعة ولكنها تتطلب تغييراً جوهرياً في السياسات الاقتصادية والإدارية. ومع ذلك، هناك تحديات بسبب الاحتلال الإسرائيلي بشكل عام والآثار السلبية المرتبطة باتفاقية باريس الاقتصادية التي تنظم العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال الموارد مثل معادن البحر الميت، والغاز الطبيعي قبالة سواحل غزة، والبترول في شمال الضفة الغربية غير مستغلة بشكل كافٍ. كما أن بعض الفرص الاستثمارية الدولية تتطلب نهاية الاحتلال لكي تتحقق بالكامل. وفي ظل الإمكانيات الحالية، تُبذل الجهود للتغلب على الصعوبات الداخلية وتعزيز القدرات الحالية والعمل على تحقيق التقدم الاقتصادي.

رابعاً: من الضروري النظر في الروابط الجغرافية والتجارية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن حرية وسهولة الحركة للأفراد ورؤوس الأموال والبضائع بين المناطق أمر بالغ الأهمية لتعزيز النشاط الاقتصادي والتجاري. غير أن تحقيق ذلك يتطلب بنية تحتية ولوجستية وإجرائية قوية. وتشمل هذه البنية التحتية شبكات مواصلات داخلية متطورة ومرافق قادرة على الربط بين المدن الفلسطينية، بالإضافة إلى إقامة روابط بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالعودة إلى السياق التاريخي لفلسطين، فقبل نكبة عام 1948، كانت فلسطين قبل النكبة عام 1948، كانت فلسطين تتمتع بواحدة من أكثر المناطق التي يمكن الوصول إليها في الشرق الأوسط، حيث كانت تتميز بسلاسة التنقل ومرافق النقل المتنوعة والربط الواسع.

أما الآن، وبسبب الاحتلال والحروب المتكررة وتجزئة الأراضي الفلسطينية إلى كانتونات معزولة بسبب المستوطنات، أصبح التنقل شبه مستحيل. كما أن عدم وجود مطارات وموانئ وشبكة سكك حديدية يزيد من تعقيدات التنقل، خاصة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ويضاف إلى هذا التحدي الحصار والإغلاق الكامل لقطاع غزة منذ عام 2006.

ولمعالجة هذا الوضع، من الأهمية بمكان تطوير شبكة بنية تحتية مصممة بشكل جيد ومخطط لها استراتيجيًا من الطرق والمعابر التي تنشئ روابط واضحة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. والهدف من ذلك هو استعادة وحدة الاقتصاد الفلسطيني كما كانت قائمة في الماضي. وقد طُرحت مقترحات مختلفة للربط الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك ممر أو نفق تحت الأرض. ومع ذلك، تثير هذه الخيارات مخاوف بشأن التكلفة وسلامة المسافرين. ولذلك، تؤكد المقترحات الأكثر جدوى على الحاجة إلى ممر نقل فوق الأرض يربط بين الضفة الغربية وغزة على مستوى سطح الأرض (على مستوى سطح الأرض).

5
الخاتمة والتوصيات

ينطوي تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتنفيذ السياسات المطلوبة على معالجة التحديات أو التخفيف من حدتها. وبغض النظر عن العوامل السياسية المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، لا تزال هناك تحديات كبيرة في الوقت الحالي وفي المستقبل.

على الجانب الفلسطيني.

- ينطوي خلق التماسك في النظام السياسي الفلسطيني والجهاز البيروقراطي الفلسطيني على التغلب على التحديات التي تنطوي عليها إعادة دمج ومواءمة اقتصادات غزة والضفة الغربية التي فصلها الحصار والانقسام. فغزة بحاجة ماسة إلى العديد من المنتجات المنتجة في الضفة الغربية، والعكس صحيح.

- إن تحقيق تغيير جوهري في الاقتصاد الفلسطيني، سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل، يتوقف على تسخير موارده، مثل الطاقة والغاز والبترول، وكذلك الاستفادة من الموقع الجغرافي والظروف المناخية في كل من الضفة الغربية وغزة. وهذا يؤكد على التحدي الحاسم المتمثل في تصميم وتنفيذ مبادرة وطنية فلسطينية تقوم على الوحدة الاقتصادية، مع تجاوز العقبات السياسية الداخلية والخارجية.

- التحدي الآخر هو تفعيل مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي.

- يكمن التحدي النهائي في الاستعداد لتنفيذ الأطر الاستراتيجية المذكورة أعلاه، واستعداد والتزام جميع الأطراف المعنية على المدى الطويل.

- إن إيجاد حلول للتحديات الحقيقية التي يواجها القطاع الخاص في غزة وتقريب وجهات النظر الحكومية بين غزة ورام الله أمر في غاية الأهمية. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى حلول واقعية ومتفق عليها من جميع الأطراف المعنية.

ويكمن التحدي الكبير الآخر في عدم القدرة على الاستفادة من الموارد الفلسطينية، مثل حقول النفط والغاز في كل من الضفة الغربية وغزة. وللأسف، لا يمكن لهذه الموارد، بسبب السيطرة الإسرائيلية، أن تساهم في جهود التنمية الفلسطينية. وتتطلب هذه المسألة ورقةً منفصلة. وفي حال تم منح حق الوصول لاستغلال هذه الموارد، فإنها قد تؤثر بشكل كبير على المشهد الاقتصادي الفلسطيني. ولهذا السبب، لم تتطرق هذه المناقشة إليها باستفاضة، بل ركزت بدلًا من ذلك على الأهداف القابلة للتحقيق في ظل الظروف الحالية.

على الجانب الدولي والإسرائيلي

لا تكفي تدخلات الجانب الفلسطيني وحدها لإحداث تغيير حقيقي على الأرض. فمثل هذه التدخلات تحتاج إلى دعم قوي من المجتمع الدولي وإيجاد تفاهم مع الحكومة الإسرائيلية وتسهيلات منها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إلزام الطرفين بالالتزام بمبادئ اتفاقات أوسلو وبروتوكول باريس للعلاقات الاقتصادية الذي تم الاتفاق عليه مع الإسرائيليين. كما أن ذلك من شأنه أن يعزز الأسس الموضوعية لهذه الاتفاقيات، ويمهد الطريق لرسم خريطة الطريق للمرحلة المقبلة، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات السلبية التي حدثت في السنوات الأخيرة. وبعبارة أخرى، نحن بحاجة إلى الاستفادة من الدروس السابقة لتعزيز نمو الاقتصاد الفلسطيني.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف العمل على إرساء أسس عملية سلام حقيقية. ولهذا الغرض، يجب القيام بما يلي:

- انخراط وتدخل المجتمع الدولي وخاصة اللجنة الرباعية الدولية وتفعيلها من أجل المضي قدما لتحسين الوضع الراهن ومساعدة السلطة الفلسطينية من خلال مشاريع التنمية ودعم موازنة التنمية.

- استئناف المفاوضات تحت إشراف اللجنة الرباعية الدولية والضغط على إسرائيل للالتزام بالتعهدات السابقة، بالإضافة إلى وضع جدول أعمال واضح على طاولة المفاوضات يتعلق بالتدخلات الاقتصادية والتجارية ذات الأولوية القصوى للاقتصاد الفلسطيني، ضمن جدول زمني محدد وملزم لجميع الأطراف، خاصة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية كالغاز والبترول.

- وضع آلية يتم الاتفاق عليها مع الجانب الإسرائيلي والمجتمع الدولي لحركة ونقل البضائع بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تعتمد أكثر من أي شيء آخر على حسن نية الجانب الإسرائيلي.

وضع برنامج أو آلية موحدة للمساعدات بين الدول المانحة لدعم الاقتصاد الفلسطيني وتحديد احتياجات القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى الاحتياجات الاجتماعية الملحة في الضفة الغربية.مع الإشارة إلى أن اللجنة الاستشارية العليا للمساعدات الإنسانية موجودة بالفعل ولكن الدعم يجب أن يتعدى الدعم إلى ما هو أبعد من المعتاد.

أما بالنسبة لقطاع غزة، فإن التعامل مع الوضع الحالي يشكل تحديًا أكبر بكثير ويحتاج إلى أكثر من مجرد تدخلات خاصة. فهو يحتاج إلى مجتمع دولي كبير ونشط لتقديم الدعم السخي لإعادة الإعمار وتلبية الاحتياجات الأساسية لسكان غزة.

المراجع

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2011): العلاقات التجارية بين الضفة الغربية وقطاع غزة والتفاوت في الهياكل الاقتصادية [باللغة العربية]، http:// www.mas.ps

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2015-2017): خيارات السياسة التجارية الفلسطينية، 2017، سلسلة الدراسات القطاعية، 2017، http:// www.mas.ps

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2019): جلسة مائدة مستديرة - تحليل الموازنة العامة، http://www.mas.ps

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2024): ملخصات حول أثر الحرب على غزة، http://www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2024): https://www.pcbs.gov.ps.

شعبان، عمر شعبان (2017): ثلاث سنوات على مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار قطاع غزة: بين وعود التمويل وآلية الأمم المتحدة واستمرار المعاناة [باللغة العربية]، https://pal-think.org/2017/10/2336/

الأمم المتحدة (الأمم المتحدة) (2020): تقرير الأمم المتحدة: تجاوزت الخسائر الاقتصادية لقطاع غزة الناتجة عن عقد من الاحتلال والحصار الإسرائيلي 16.5 مليار دولار [باللغة العربية]، https://news.un.org/ar/story/2020/11/1066492

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (2019): تقرير التجارة والتنمية لعام 2019، https://unctad.org/system/files/official-document/tdr2019_en.pdf

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (2020): تقرير التجارة والتنمية 2020، https://unctad.org/system/files/official-document/tdr2020_en.pdf

البنك الدولي (2008): تحليل للقيود الاقتصادية التي تواجه الضفة الغربية وقطاع غزة، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

البنك الدولي (2008): تحسين التجارة والنقل في البلدان النامية غير الساحلية، مساهمات البنك الدولي في تنفيذ برنامج عمل ألماتي، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

البنك الدولي (2024): مذكرة عن آثار الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني، تقرير البنك الدولي للرصد الاقتصادي، ص 3، فبراير/شباط 2024.

عن المؤلف

مسيف جميل مسيف هو أحد كبار الباحثين الاقتصاديين في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) منذ عشر سنوات، وهو حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد. قبل انضمامه إلى قبل انضمامه إلى ماس، شغل عدة مناصب في وزارة المالية المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والتجارية لأكثر من عشرين عاماً. يركز عمله على دراسة الأسس الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني، ولا سيما فيما يتعلق بالسياسات التجارية والمالية العامة والعلاقات التجارية بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، وكذلك ومع الدول العربية الأخرى.

حول المشروع

"وجهات نظر فلسطينية حول إعادة إعمار غزة" هو مشروع مشترك تنفذه مؤسسة فريدريش إيبرت (FES) والمعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (SWP). تركز الأوراق البحثية المنشورة في إطار هذا المشروع على الاحتياجات والأولويات الفلسطينية فيما يتعلق بمجموعة من المواضيع المتعلقة بالتعافي المبكر وإعادة إعمار قطاع غزة بعد حرب 2023/2024.

في هذا السياق، لا يتم النظر إلى قطاع غزة باعتباره كيانًا منفصلاً، بل باعتباره جزءًا من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل منذ عام 1967. كما يتم النظر هنا بأن جميع الخطوات، سواء كانت قصيرة أو طويلة الأمد، يجب أن تكون متوافقة مع مبدأ تقرير المصير الفلسطيني. الهدف هو تسليط الضوء على الأفكار الرئيسية المستمدة من التجارب والخبرات الفلسطينية وإدخالها في النقاش الدولي. تغطي الأوراق مجموعة من الموضوعات مثل الترتيبات الأمنية، والإصلاح السياسي، ودور المرأة، والتخطيط الحضري من أجل التعافي وإعادة الإعمار. وجهات النظر هذه تعكس آراء المؤلف فقط.

فريق التحرير: د. أسامة عنتر، د. فريدريكا ستوليس، د.كونستانتين فيتشيل (FES)، د. موريل أسيبورغ (SWP)، أ. عمر شعبان (Pal-Think)

طبع

تم النشر بواسطة:
مؤسسة فريدريش إيبرت مكتب فلسطين
صندوق بريد 25126
شارع جبل الزيتون 27
91251 القدس
البريد الإلكتروني: info.pal@fes.de

جهة الإصدار:
مؤسسة فريدريش إيبرت | مكتب فلسطين | القدس

مسؤولية التحرير:
ماريا ديلاسيغا، المديرة المقيمة، مؤسسة فريدريش إيبرت - مكتب فلسطين

الاتصال/الطلب: info.pal@fes.de
ترجمة من اللغة الانجليزية: نجمة حداد
التصميم: Artistic Workshop

إن الآراء الواردة في هذا المنشور لا تعبر بالضرورة عن آراء مؤسسة فريدريش إيبرت (FES) أو المعهد الألماني للشؤون الدوليّة والأمنيّة (SWP). ولا يجوز استخدام الوسائط التي تنشرها مؤسسة فريدريش إيبرت لأغراض تجارية دون الحصول على موافقة خطية من مؤسسة فريدريش إيبرت.

© 2025